



اسم المقال: العلاقات التركية - الإيرانية 1945 - 1996

اسم الكاتب: أميرة اسماعيل العبيدي

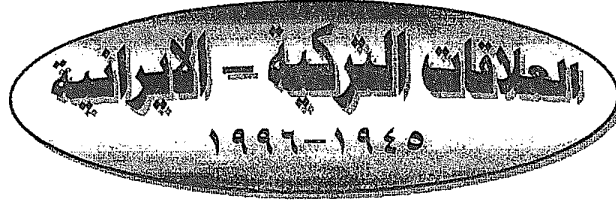
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/960>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 15:02 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





أميرة اسماعيل العبيدي*

مقدمة

ما أن قامت الحرب العالمية الثانية واشتد أورها حتى تحددت مواقف العديد من الدول منها ، وكان موقف كل من تركيا وايران في بداية الحرب هو الوقوف على الحياد ، فبالنسبة لتركيا لم يكن وقوفها على الحياد عملاً سهلاً بل كلف البلاد غالباً فقد كان لهيب الحرب يكاد يطال الحدود التركية من كافة الجهات ، كما أن التهديد الخارجي كان يهدد الأتراك ، ولهذا حافظت تركيا على قوة عسكرية ضخمة للدفاع عن البلاد في حالة اقتراب الخطر منها ، وكان حيادها حياداً مسلحاً باهض الثمن^(١) وحافظت تركيا على اتصالها الوثيق بالبريطانيين الذين لعبوا دوراً رئيساً في تجهيزها بالمعدات العسكرية وكان الانكليز يعملون على محاولة ادخال تركيا الحرب الى جانبهم حيث قامت بالعديد من الاجتماعات والزيارات من أجل ذلك ، لكن تركيا استمرت في حيادها من الحرب الى ان وضعت أوزارها في عام ١٩٤٥ ، وبذلك جنبت تركيا نفسها الدمار وبقيت على علاقة جيدة مع الأطراف المتحاربة^(٢).

أما ايران فقد كان لها موقف تركيا نفسه فقد أعلنت الحياد بادئ الأمر غداة نشوب الحرب في عام ١٩٣٩ ، وكانت الأوساط الايرانية ميالة الى الألمان في الغالب هذا في وقت كانت فيه ايران تمثل الطريق المناسب لنقل المعدات والمؤن الى روسيا ، بعد أن سدت تركيا المضائق في وجه الجميع^(٣). وبحث الحلفاء بعد غزو المانيا للاتحاد السوفيتي في ٢١ حزيران ١٩٤١ في امكانية استخدام الأراضي الايرانية كطريق لروسيا ، وبعد توجيه انذار للحكومة الايرانية بطرد الألمان ، غزت كل من بريطانيا وروسيا ايران في آب ١٩٤١ ، وانهار جيش رضا شاه الذي تولى الحكم ستة عشر عاماً (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مقاومة رمزية ، وقد احتل الحلفاء ايران ، فكان الروس في الشمال والبريطانيون في الجنوب وبضغط من السوفيت والبريطانيين تنازل الشاه عن العرش لولده محمد رضا البالغ من العمر ٢٢ سنة ثم ترك ايران ليموت في المنفى بجنوب أفريقيا عام ١٩٤٤^(٤).

* مدرس مساعد / مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل.

وتسلمت مقاليد الحكم وزارة جديدة ميالة للحلفاء، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٢ عقدت معاهدة تحالف سياسية مع بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي وقد نصت المعاهدة على ان وجود الجيوش الأجنبية في البلاد لايشكل احتلالاً "عسكرياً"، كما منحت الحلفاء تسهيلات للنقل والمواصلات في ايران ثم اشترطت انسحاب الجيوش الحليفة خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء الحرب مع دول المحور^(٥). وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية طمع كل من الروس والأنكليز بالبقاء في ايران وتقسيمها بينهما ، لكن الحكومة الأيرانية تغلبت على المصاعب بمساعدة مجلس الأمن ، وفي ٢ آذار ١٩٤٦ رحل الأنكليز والأميريكيون عن ايران في حين اضطرت القوات الروسية على الرحيل بعد ذلك في ايار ١٩٤٦^(٦).

أولاً. اوضاع الدولتين بعد الحرب العالمية الثانية:

ارتبطت كل من تركيا وايران بسياسة الأحداث الغربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٩ بالنسبة لأيران في حين استمرت تركيا بهذه السياسة حتى الوقت الحاضر ، وقد استفادت الدولتان خلال الحرب العالمية الثانية من قانون الأعادة والتأجير الذي سنتته الولايات المتحدة الأمريكية لتقدم بموجبه العون الى حلفائها ، اذ حصلت ايران وتركيا على مساعدات عسكرية واقتصادية حتى نهاية تلك الحرب^(٧)؛ فلقد نجحت الدبلوماسية التركية بعد الحرب العالمية الثانية في التقرب من الولايات المتحدة والأقطار الغربية وذلك عن طريق مبدأ ترومان ومشروع مارشال ، عندما استطاعت اقناع الولايات المتحدة بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط كأداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ونتيجة لذلك فقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والتي استطاعت تركيا عن طريقها الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة ، كما استطاعت تركيا بعد ذلك الانضمام الى المجلس الأوربي وذلك في عام ١٩٤٩^(٨). وظهرت حركة تحرر تقدمية واتجاهات جديدة في حياة تركيا السياسية ، يأتي في مقدمته قيام نظام تعدد الأحزاب في البلاد بدلاً من نظام الحزب الواحد^(٩).

وقد وجد هذا الاتجاه الجديد الطريق للأعراب عن نفسه اعراباً مثيراً في ايار ١٩٥٠ حينما آلت الانتخابات الوطنية الحرة الى الانتصار الساحق الذي أحرزه الحزب الديمقراطي الجديد والذي أسسه أربعة رجال استقالوا من حزب الشعب هم جلال بايار، وقد شغل منصب رئاسة الوزراء في عهد أتاتورك بعد استقالة عصمت اينونو ، وعدنان مندريس نائب كوتاهية وأحد كبار ملاك الأراضي، ومحمد فؤاد كوبريللي المؤرخ المشهور، ورفيق كورالتان النائب والمحافظ السابق^(١٠). وأعقب ذلك انتخابات جلال بايار رئيساً للجمهورية وعدنان مندريس

رئيساً للوزراء ورفيق كورآلتان رئيساً للمجلس الوطني الكبير وفؤاد كوبريللي وزيراً للخارجية ، وتم التأكيد على الحرية الاقتصادية واعادة التعليم الديني وادراج البرامج الدينية في الراديو^(١١). وعلى الرغم من ذلك فان الديمقراطية لايمكن ان ترسخ أقدامها بسرعة من غير كثير من العمل الشاق ، فان مشاكل كثيرة مثل مشكلة انتخاب نظام ذو حزبين أو أحزاب متعددة ، والدور الذي يجب أن يلعبه الدين في شؤون الدولة كلها مشاكل يجب أن ينظر بها على ضوء علاقتها بالتطور المنتظم للنظم والعمليات الديمقراطية^(١٢).

أما بالنسبة لايران ، فبعد توقيع آخر دولة من دول المحور ، وهي اليابان ، على وثيقة استسلامها في ٢ أيلول ١٩٤٥ حتى وقعت اضطرابات خطيرة معادية للحكومة في ولاية أذربيجان الخاضعة للنفوذ السوفيتي حيث أعلن استقلالها، لكن رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام أرسل الجيش الإيراني الى أذربيجان بحجة تنظيم الانتخابات ، فتم القضاء على الأذربيجانيين في ١٢/كانون الأول عام ١٩٤٦ وأنهت وجود تلك الجمهورية كما قمعت بقوة السلاح جمهورية مهاباد الكردية تحت ستار الحجج ذاتها التي قمعت بها جمهورية أذربيجان ، وفي ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٤٧ رفض البرلمان الإيراني ، وبتشجيع امريكي ، المصادقة على اتفاقية النفط الايرانية السوفيتية وقد أسفر ذلك عن التوتر المستمر بين روسيا وايران^(١٣).

وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتعرض الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩) الى محاولة اغتيال على يد أحد أتباع حزب توده الشيوعي الإيراني (حزب الجماهير) في جامعة طهران ، فجرحه جرحاً طفيفاً ، فوجد الشاه في ذلك مبرراً لضرب الحركة الوطنية والتكامل بها فصدرت الأوامر الشاهانية بحل حزب توده لكنه استمر في نشاطه السري وبرز دوره في معركة البترول الإيرانية^(١٤). وكان الدكتور محمد مصدق قد طرح مشروع تأميم النفط في يوم ١٥ آذار عام ١٩٥٠ وأقر مجلس الشورى الإيراني المشروع، كما أقره مجلس الشيوخ يوم ٢٠ آذار عام ١٩٥٠ وصار قانوناً وحلم الجماهير الإيرانية ، ولذلك عهد الشاه الى مصدق بتشكيل الوزارة فشكلها يوم ٦ أيار عام ١٩٥١ وقرر مجلس الوزراء رفع يد بريطانيا عن النفط ثم شكل مصدق وزارته الثانية في تموز ١٩٥٢ بعد أن استقال وغاب عن الوزارة ثلاثة أيام فقط ، ومضى في اجراءات التأميم . ولكن الشاه محمد رضا والمخابرات الأمريكية والبريطانية بالتعاون مع بعض رجاله مثل الجنرال فضل الله زاهدي قاموا بانقلاب ضد مصدق فأسقطوا حكومته واعدموا كثيراً من رجالها وشكل الوزارة الجديدة الجنرال زاهدي الذي أعاد شركات النفط الغربية الى وضعها الاستغلالي السابق^(١٥).

وبدأت حكومة زاهدي عملها إذ أعلنت في كانون الأول ١٩٥٣ عن رغبتها في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بعد أن انقطعت منذ تشرين الأول ١٩٥٢ ، وبدأت بمهاجمة الحكومة السوفيتية اعلامياً ، وتمادت حكومة زاهدي في حكمها^(١٧).

ثانياً. السياسة الخارجية والتحالفات :

بدأت كل من الدولتين تركيا وإيران خلال فترة الخمسينات تبني سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول والمشاركة في الأحلاف والاتفاقات التي عقدت في المنطقة^(١٧) فقد ازدادت علاقات تركيا بالولايات المتحدة والعالم الغربي لدرجة أن الأوربيين أخذوا ينظرون الى تركيا " كوكيل للغرب في المنطقة"، لمحاولتها إدامة السيطرة الغربية من خلال نظام جديد للمحالفات"، وكانت الخطوة الأولى في هذا النظام هو انضمام تركيا رسمياً الى حلف شمالي الأطلسي عام ١٩٥٢ ، وسعيها الدؤوب لإقامة (مشاريع الشرق الأوسط) ، وربطها بحلف الأطلسي، ومن ذلك مبادرة تركيا لعقد معاهدة دفاعية بينها وبين العراق ، والتي كانت بمثابة النواة لميثاق بغداد^(١٨).

وتم توقيع ميثاق الحلف بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وانضمت اليه بريطانيا في ٥ نيسان ، وباكستان في ٢٣ أيلول ، وإيران في ٢٣ تشرين الأول ، ووفر الحلف التعاون المشترك بين الأطراف الموقعة عليه ، وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة لم تنضم الى الحلف وإنما كانت مشاركة في اللجان العسكرية والاشرف فقط^(١٩). وكان هدف الحلف هو عدم تغلغل الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط ، وكان لحلف بغداد دور في تطور العلاقة بين تركيا وإيران ونمت هذه العلاقة بعد انهيار الحلف^(٢٠).

وبرزت الأهمية الجيوستراتيجية لموقع تركيا عندما أصبحت عضواً في حلفي شمالي الأطلسي عام ١٩٥٢ والمعاهدة المركزية عام ١٩٥٥ ، وكذلك من خلال كونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي طورت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل منذ مطلع الخمسينات ، كما ان موقع ايران الجغرافي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية ومنحها موقعها الممتاز أهمية دولية ، وهذه الأهمية قد استفادت منها ايران في أيام الأزمات الدولية حيث أن هناك تنافس دولي عليها^(٢١).

وأصاب علاقة الولايات المتحدة بكل من تركيا وإيران نوعاً من الفتور في ستينات القرن العشرين بسبب موقف الأولى المتحفظ من التدخل التركي في قبرص ، وموقفها المعارض لسياسة الشاه الداخلية ، وعليه نجد حصول تطور العلاقات السياسية بين ايران وتركيا ، ففي حديث خاص أدلى به أسد الله علم ، رئيس الوزراء الإيراني في ٢ كانون الثاني ١٩٦٤ ، قال: " لن أكتفي بمجرد الاهتمام بتطوير العلاقات بين ايران وتركيا ، وإنما سأجعل من تحقيق ذلك مبدأ سياسياً لي"، ومما يعزز هذا الرأي، أن البلدين أرادا زيادة التحالف الاقليمي بينهما ، ففي

الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل الى طهران في السادس من مايس ١٩٦٧ ، اعلن عن هذا التعاون، وتناقلت الأنباء أخباراً عن ان الرئيسين التركي والايرواني بحثا امكانية قيام حلف دفاعي يضم ايران وتركيا وباكستان ، ولم تستبعد وكالات الأنباء هذه الطروحات ، باعتبار الدول الثلاث مشتركة في حلفين غربيين من خلال عضويتها في الحلف المركزي وحلف شمال الأطلسي وايران في عضوية الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا^(٢٢).

وبعد الزيادة الهائلة في سعر النفط عام ١٩٧٣ ، أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط أكثر الحاحاً حيث طلبت تركيا من ايران امدادات نفط وقروض ، فوافق الشاه على تقديم استثمارات ، ولكن بشرط أن تخدم أغراض التنمية في ايران نفسها فكان اسلوب الشاه في معاملة تركيا كعميل أدى الى فتور العلاقة بينهما^(٢٣).

ثالثا. التطورات السياسية الداخلية لكلا الدولتين ومدى تأثيرها :

لقد شهدت تركيا في خمسينات القرن الماضي ظاهرة التعددية الحزبية ، بعد ان كانت الدولة تتبع نظام الحزب الواحد وبعد مجئ الديمقراطيين للحكم واتباع سياسة جرة بالنسبة للممارسات الدينية والاقتصاد^(٢٤) . ولقد ازدادت حدة الصراع على السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين ، وهو صراع بدأ يدخل مرحلة حاسمة ، استخدمت فيه كل الوسائل وتفجرت مصادمات داخل البرلمان واتساح الطلبة كي يقفوا الى جانب المعارضة ضد الحزب الديمقراطي ، وجرت عدة تجمعات ومظاهرات طلابية واحتجاجية على اعتقالات جماعية ، وباندلاع التظاهرات الطلابية ، استغل الجيش حالة الاستياء العام لاسقاط حكومة مندريس ، وبدأت قوات الجيش في أنقرة في صبيحة يوم ٢٧ أيار ١٩٦٠ باحتلال المؤسسات الحكومية ودار الاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية واعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ، ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان ، وجميع الوزراء ، وقد استغرق الانقلاب عدة ساعات فقط منهياً بذلك عهد الحزب الديمقراطي وناقلاً السلطة الى العسكريين^(٢٥) . وتم انتخاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية وعصمت اينونورئيس الوزراء واستمر كورسيل في الحكم حتى عام ١٩٦٦ عندما غاب عن الميدان السياسي لسوء صحته فانتخب جودت صوناي رئيساً للجمهورية في آذار ١٩٦٦ وتسلم سليمان ديميريل رئاسة الحكومة ، وعندما حدث اضطراب سياسي خطير أدى الى اعلان الأحكام العرفية ونزلت الدبابات الى الشوارع ، وعقدت القيادة العليا للقوات المسلحة اجتماعاً نوقشت أزمة البلاد السياسية ووجهت القيادة العسكرية التركية مذكرة الى رئيس البلاد جودت صوناي توضح له

فيها فوضى البلاد وتطالب باستقالة الحكومة ، وهددت بالسيطرة على السلطة في حالة عدم تنفيذ المطالب ، فاظطر سليمان ديميريل الى تقديم استقالته في ١٢ آذار ١٩٧١ ونشكلت حكومة جديدة برئاسة أحد زعماء حزب الشعب الجمهوري نهاد ايريم باشرط خروج من حزبه . (٢٦)

وفي الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٠ تناوب على رئاسة الحكومة التركية كل من بولند اجاويد وسليمان ديميريل ، ونلاحظ خلال هذه الفترة كثرة تبديل الوزارات والحكومات والذي كان له تأثير سلبي على أوضاع البلاد ، فدخل الجيش مرة أخرى بانقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ تزعمه كنعان ايفرين رئيس الأركان العامة وكان التدخل اطول واشد وطأة مقارنة بانقلابي ١٩٦٠ و ١٩٧١ ، حيث اتهم الأحزاب والساسة والمتقنين بالفشل المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد ، واعتبر الجيش نفسه المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد والتي تملك القدرة على إنقاذ البلاد . (٢٧)

وحصل في تركيا أبان الثمانينات تطور اقتصادي وسياسي بولادة مشروع تركي استراتيجي جديد على يد شخصية قديرة متمثلة بتوركوت أوزال رئيس الوزراء التركي ورجل الاقتصاد التركي الشهير (٢٨) ولعب مجلس الأمن القومي التركي دوره في صناعة القرار في تركيا حيث بدأت المؤسسة العسكرية تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية من خلال المواقع المتمثلة في منصب رئاسة الجمهورية وكذلك مجلس الأمن القومي الذي تمثل فيه المؤسسة العسكرية برئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة ودور المؤسسة العسكرية يظهر من خلال (مجلس الأمن القومي) الذي تأسس بموجب المادة (١١) من دستور عام ١٩٦١ ويعد أهم هيئة عسكرية - مدنية . (٢٩)

وفي أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ تغير الحال ، فقد سيطر الجيش على مجلس الأمن القومي التركي الذي تشكل من جديد برئاسة الجنرال كنعان ايفرين ، والذي أعلن بصفتة رئيس مجلس الأمن القومي عن حل البرلمان والوزارة وأوقف العمل بالدستور الصادر عام ١٩٦١ وحظر جميع النشاطات السياسية للأحزاب ، وبموجب قانون ١٢ أيلول ١٩٨٠ منح كافة صلاحيات السلطة التشريعية الى مجلس الأمن القومي وقد خضع المجلس للتوسع الداخلي وتأسيس لجان جديدة له وهذا يوضح توسع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي داخلياً وخارجياً . (٣٠)



أما بالنسبة للأوضاع الداخلية في إيران ، فقد قام محمد رضا شاه بعد أن أعيد إلى عرشه عام ١٩٥٣ عن طريق انقلاب مضاد نظمه زاهدي الجنرال الإيراني بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بالتخلص من رئيس وزارته الذي فرضه عليه الأمريكيون أما وقد تسلّم السلطة المطلقة في النهاية فقد عمد في أوائل الستينات إلى تدشين برنامج للإصلاح الزراعي والتحديث ، وجاء رد الفعل سريعاً وكان الخميني أبرز المعارضين. (٣١)

حيث دعا الجماهير إلى الثورة ، واندلعت الاضطرابات في طهران في عام ١٩٦٣ واستطاع الشاه أن يضع حداً لها والقي خميني بالسجن وحدثت مظاهرات من قبل الجماعات الدينية ضد ما لقيه الخميني ولتهديتها نفي الشاه آية الله إلى النجف وهكذا انتصر الشاه في الجولة الأولى لكن خميني كان خصماً عنيداً لم يعترف بالهزيمة وقال عند مغادرته لإيران هامساً " سوف نرى من منا سوف يسير الشعب وراءه أنا أو الشاه " . (٣٢)

وبعد أزمة ١٩٦٣ بدأ الشاه يحكم بثقة جديدة ، ففي الشؤون الخارجية شجعت الانتصارات السياسية على مناوئيه والنمو الاقتصادي المتين القائم على حاجة متصلة للاقتصاد الإيراني على توسيع مجال إيران في الاتصالات ، فتحسنت علاقاته مع الاتحاد السوفيتي بشكل واضح وكانت زيارة الشاه للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥ وتوقيع اتفاقيات معمل الصلب في أصفهان والغاز الطبيعي في عام ١٩٦٦ علامات لهذه الثقة الجديدة ، وفي عام ١٩٧٢ زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون طهران ووعد الشاه بإمكانية شراء أي شيء من الولايات المتحدة باستثناء الأسلحة النووية ، وكان الشاه يمارس الحكم بيد قوية ويعمل على كبح النشاط السياسي المعارض لحكمه ، وخلال الستينات وأوائل السبعينات بقيت مجموعات المعارضة ضعيفة ومجزأة. (٣٣) ولقد كان حل الأحزاب السياسية وتشكيل حزب (الانبعاث) كحزب وحيد عام ١٩٧٥ بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير حيث الاهتياج في الجوامع والاضطرابات في قطاعات الدولة وعمت الاضطرابات ، وأصبح سقوط الشاه أمراً محتماً وفي كانون الثاني عام ١٩٧٩ غادر الشاه البلاد ، ولقد أخذت قوة آية الله الخميني تتعاظم ففي شباط ١٩٧٩ عاد إلى طهران ولم يعد حرس الثورة تتلقى الأوامر إلا من خميني . (٣٤) وقامت الثورة الخمينية تحت شعارين هما ، قلب نظام حكم الشاه ، ووضع الحد للوجود الأمريكي وبعد أن سيطرت المعارضة على البلاد ، أعلن الامام الخميني في نيسان زوال وسقوط النظام الملكي ، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وقال كلمته الشهيرة " شاه مات " (٣٥)

وخلف سقوط الشاه في إيران مشاكل عديدة في علاقاتها مع القوى المحلية والدولية ، فالثورة الإيرانية ، في الوقت الذي أكدت الحاجة لدعم الأمن في جميع أنحاء المنطقة ، اطلقت ضغوطاً جديدة ، جعلت من الصعب تحقيق مثل تلك الترتيبات ، ولعل أكثر الأخطار التي ولدتها الثورة الإيرانية بعد قيامها عام ١٩٧٩ هي التصريحات التي كان يطلقها الامام خميني والزعماء الإيرانيون بشأن (تصدير الثورة الإيرانية) التي يجب ان تنتشر في المناطق الاسلامية الاخرى ومع ان إيران تنفي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الا ان وسائل اعلامها وتصريح زعمائها ، تحمل الدلائل على تشجيع الثورة في العديد من المناطق الاسلامية .^(٣٦) كما اعتبرت إيران " الخميني " نفسها من كتلة عدم الانحياز وفي اطار هذا التوجه يبدو ان إيران بعد أن ترتب اوضاعها ستعمل بقوة " لتصدير الثورات الاسلامية " الى الخارج .^(٣٧)

رابعاً. طبيعة العلاقات وتطورها في الفترة اللاحقة:

كانت العلاقات بين تركيا وإيران خلال فترة الثمانينات وما بعدها تمتاز بالدقة في التعامل مع الأحداث بين البلدين فقد كان لتركيا نظرة خاصة آزاء الحرب الإيرانية العراقية الدائرة في الثمانينات والتي كانت بنظرها تعتبر قضية هامة تهدد امن المنطقة واستقرارها ، وقد انتهجت تركيا سياسة الحياد التام واعتبرت هذه السياسة عنصراً هاماً مؤثراً في المبادرات الرامية الى احلال السلام حيث شاركت تركيا في لجان المساعي الحميدة الاسلامية لانهاء الحرب بين العراق وإيران الا أن تلك المحاولات لانهاء الحرب لم تسفر عن نتيجة حيث اندلعت الحرب .^(٣٨) وأدى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية الى زيادة التعاون التركي - الإيراني ومن الناحية الاقتصادية أصبحت إيران واحدة من أكبر الأسواق للصادرات التركية ، ففي الزيارة التي قام بها توركوت أوزال لإيران عام ١٩٨٣ ، اصطحب معه وفداً مؤلفاً من ٢٠٠ عضواً يمثلون مختلف الوزارات ذات الاتصال المباشر بالعلاقات مع إيران ، وقد بلغت التجارة في العام الماضي (١٩٨٤) مليار دولار .^(٣٨) فلقد ازداد الطلب على السلع التركية ، وكانت إيران والعراق يمثلان أسواقاً مؤقتة ، لأن كلا البلدين انفقاً أموالاً طائلة على الحرب فلقد فشلا في تسديد أثمان واردتهما من تركيا ، واضطرت تركيا الى عقد صفقات مقيّصة وحتى الى تمديد فترة الديون لكلا البلدين .^(٣٩)

ويمكن القول ان الحرب في نظر تركيا كانت فرصة لضعاف جارين قريبين منافسين لها ، ومنع تحولهما أو أحدهما على الأقل الى قوة اقليمية تحد من نفوذ تركيا في المنطقة ، وكانت تركيا وبحكم كونها عضواً في حلف الأطلسي تراقب تطورات الحرب العراقية - الإيرانية عن كثب ، لاعطاء صورة لأعضاء الحلف بشأنها ، وفي ضوء هذا كله ، ازداد



اهتمام المعسكر الغربي بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة ، بتركيا بكونها أحد المناطق المهمة في الاستراتيجية الغربية .^(٤١)

ولقد تطورت العلاقات التركية الإيرانية خلال عقد التسعينات بمجيئ حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية الى السلطة والذي قام بزيارة لايران وأجرى في طهران مباحثات مع هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإيرانية وأعرب عن رغبته ورغبة بلاده في تطوير علاقاتها التجارية مع ايران .^(٤١) وأحدثت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) تغييراً كبيراً في العلاقات الإقليمية والدولية ، فقد اظهرت دولتنا الجوار الجغرافي الاسلاميتين - ايران وتركيا - مواقف مضادة للعراق بحكم اعتقادهما ان اجتياح العراق للكويت في ٢ آب تشكل اخلالاً بالتوازن الاستراتيجي والأمني في المنطقة ، وتعرض مصالحها للخطر .^(٤٢)

الاستنتاجات :

ان علاقات تركيا وإيران خلال فترة البحث كانت تحكمها الظروف السياسية والاقتصادية ، والتي يمكن القول بأنها علاقات حسنة على طول الخط رغم بعض العثرات البسيطة والتي كانت تتلاشى على مرّ الزمن .

١- كانت العلاقات التركية - الإيرانية في فترة الخمسينات من القرن الماضي أزهى فترة لتطور العلاقات ، فقد ارتبط كلاهما بمشاريع الأحلاف الغربية المعقودة في منطقة الشرق الأوسط وهذا عمل على توطيد العلاقة بينهما .

٢- أما في فترة الستينات والسبعينات فقد أدت سياسة الشاه المتذبذبة الى فتور في العلاقات بعد أن رفض الشاه تقديم مساعدات مالية لتركيا ، وقد كان لتركيا موقفها الخاص والحيادي من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) على اعتبار ان كلا الدولتين هي جارة لتركيا لذلك اتخذت تركيا موقف محايد من هذه الحرب .

٣- اما في فترة التسعينات فقد تحسنت العلاقات وخاصة في عهد حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية وسعيها لتكوين علاقات جديدة مع ايران .

٤- على العموم فإن العلاقات التركية الإيرانية كانت علاقات ايجابية في بعض الأحيان وسلبية في أحيان أخرى وتحكمها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية التي كان دورها بارزاً من خلال عرض الأحداث الداخلية التي جرت في كلتا الدولتين ولعبت دوراً فعالاً بتأثيرها على السياسة الخارجية لكلا الدولتين .

٥- استغللت الدولتان حرب الخليج الثانية اقتصادياً وسياسياً واعتقدنا أن المؤشر الاستراتيجي الإقليمي عمل الى إضعاف العراق بقوة إقليمية منافسة لهما بعد تورط نظام الحكم فيه في اجتياح الكويت .



الهوامش والمصادر:

- (١) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٤٦ - ١٩٦٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص ٥٣ .
- (٢) جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بغداد ، ١٩٥٩) ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- (٣) لنشوفسكي ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .
- (٤) جون ليميرت ، إيران حرباً مع التاريخ ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد ، مطبعة دار الحكمة ، (البصرة ، ١٩٩٢) ، ص ١١٧ .
- (٥) ميشال سليمان ، إيران في معركة التحرر الوطني والاستقلال ، مطبعة الاتحاد ، (بيروت، ١٩٥٤)، ص ٢١ .
- (٦) محمد وصفي أبو مقلبي، إيران دراسة عامة، مطبعة جامعة البصرة ، (البصرة ١٩٨٥) ، ص ٢٩٥ .
- (٧) نافع طارق الحمداني ، العلاقات الإيرانية - التركية وانعكاساتها على الأمن الوطني منذ عشرينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، العدد ١٩، (الموصل ٢٠٠٣)، ص ٢٨ .
- (٨) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (د.م.د.ت) ، ص ٩٦ .
- (٩) العبيدي، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (١٠) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، دار المعرفة ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٧٦ .
- (١١) العبيدي، المصدر السابق، ص ١٠٦ .
- (١٢) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢١٣ .
- (١٣) ادوارد سابلبييه، إيران مستودع البارود ، ترجمة عز الدين محمود السراج ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- (١٤) سليمان، المصدر السابق، ص ٣٤ .
- (١٥) ليميرت، المصدر السابق، ص ص ١٢٤ - ١٢٨ .
- (١٦) سليمان، المصدر السابق، ص ٩٩ .
- (١٧) عوني عبد الرحمن السبعراوي، العلاقات العراقية التركية (١٩٣٢ - ١٩٥٨)، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل ، ١٩٨٥)، ص ١٦٥ .
- (١٨) الحمداني، المصدر السابق، ص ٢٩ .
- (١٩) السبعراوي، المصدر السابق، ص ١٨١ .
- (٢٠) فيروز أحمد وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت، د.ت) ، ص ١٤٥ .
- (٢١) رواء زكي الطويل، أهمية العلاقات التجارية التركية - الإيرانية للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ ، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ٢ .



The Turkish – Iranian Relations

By: Amira I. Al-Obaidy

Abstract

The Turkish-Iranian relations during the period of research have been ruled by political and economic conditions. We can say that they are good relations inspite of some simple obstacles.

During 1950's, the relations have witnessed the stage of flourishing after both states have joined western pacts in the region. As for period 1960's-1970's the policy of shah has led to a sort of coolness in these relations when shah of Iran refused the support turkey financially.

During the last two decades of previous century, the relations, in particular, during the government of Najim Al-Din Abakan have improved, and both states have exploited the second gulf war economicaly and politicaly thinking that the regional strategic indicator has weakened Iraq as a competitve regional power.